



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

# خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ 2025 - 2021

إعداد قسم الأبحاث

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

## مقدمة

تشكّل استجاباتنا الجماعية للتصدي لتغير المناخ والفقر وعدم المساواة اختياراتٍ مصيريةً في عصرنا. ويجب أن نتصدى لها معاً لتحقيق هدفنا المتلازمين المتمثلين في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. لقد كانت جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية مدمرتين، ومع مساندة البنك الدولي للبلدان للاستجابة للأزمة الحالية وإعادة البناء، فثمة حاجة ملحة إلى دمج إستراتيجيات المناخ والتنمية لتحقيق تنمية خضراء قادرة على الصمود وشاملة للجميع. وسيتعين إجراء مبادلات عند تنفيذ أجندة طموحة للمناخ، بما في ذلك تكاليف الانتقال، لكن يمكن تخفيضها من خلال نهج يركز على الناس، وسياسات مالية واجتماعية فعّالة، وسياسات داعمة لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص، وستزداد الكلفة ارتفاعاً فوق ارتفاع. كما أن مجموعة البنك الدولي تدرك أنّ الفقراء على مستوى العالم، الذين هم أقل الفئات مسؤولة عن انبعاثات غازات الدفيئة، غالباً ما يعانون أشدّ المعاناة من آثار تغير المناخ. وتهدف خطة العمل بشأن تغير المناخ 2021-2025 إلى النهوض بجوانب تغير المناخ في نهج مجموعة البنك الدولي للتنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع، التي تسعى إلى القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء المشترك من منظور الاستدامة. وفي خطة العمل، تراعي خطة العمل أيضاً الأهمية الحيوية لرأس المال الطبيعي والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وستزيد من مساندة الحلول القائمة على الطبيعة، نظراً لأهميتها بالنسبة للتخفيف والتكيف على حد سواء. وستنهض مجموعة البنك الدولي بالجهود المبذولة على عدد من الجبهات:

### 1- تحقيق المواءمة بين المناخ والتنمية

تنطلق خطة العمل هذه من فرضية ضرورة التكامل بين المناخ والتنمية، سواء لتسهيل التخفيف والتكيف الناجحين أو لضمان استدامة التنمية الاقتصادية.

#### وستقوم مجموعة البنك الدولي بذلك من خلال:

- تعزيز المشاركة على المستوى القطري بشأن الدراسات التشخيصية وأعمال التخطيط والسياسات المعنية بالمناخ والتنمية لمساعدة البلدان على بلوغ أهدافها المتعلقة بهما.
- مواءمة التدفقات المالية لمجموعة البنك الدولي مع أهداف اتفاق باريس من أجل مواصلة إدماج المناخ في أنشطتها الإيمائية.

• زيادة تمويل الأنشطة المناخية لأغراض التخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه بطرق تحقق أكبر النتائج.

## الدراسات التشخيصية وأعمال التخطيط والسياسات المعنية بالمناخ والتنمية على المستوى القطري:

ستبني مجموعة البنك الدولي قاعدة تحليلية قوية على الصعيدين العالمي والقطري، بما في ذلك من خلال تقديم تقارير قطرية عن المناخ والتنمية تتناول التفاعل بينهما. وستُستخدم هذه التقارير في إثراء العمل المناخي وترتيب أولوياته وتسلسله من خلال عملية المشاركة القطرية، ومن ثم تنفيذ خطة العمل. وستبحث هذه التقارير كيف يمكن أن يؤثر تغير المناخ والحد من الانبعاثات الكربونية في مسار التنمية في البلد المعني وأولوياته، وتحدد الإجراءات المحتملة للحد من آثار تغير المناخ والتكيف معه وبناء القدرة على الصمود لتحسين نواتج التنمية. وستساند إعداد وتنفيذ المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ والإستراتيجيات طويلة الأجل التي تقدمها البلدان المتعاملة معها، وستغذي الدراسات التشخيصية المنهجية لمجموعة البنك الدولي، والدراسات التشخيصية القطرية للقطاع الخاص، وأطر الشراكة القطرية. وعلى مدى العام المقبل، تخطط مجموعة البنك الدولي لاستكمال ما يصل إلى 25 تقريراً، عن التنمية في مجال تغير المناخ، مع التركيز في هذه الجولة الأولى على البلدان النامية ذات الانبعاثات الكربونية الكبيرة بشكل خاص و/أو قابلية التأثر بالتغير المناخي. وستستند هذه الدراسات التشخيصية إلى الحوار على المستوى القطري بشأن اتجاهات السياسات وتدعيم المؤسسات. وستساند نهج الاقتصاد بأكمله الذي يركز على السياسات والخطط الرامية إلى تهيئة البيئة الملائمة للعمل المناخي وتحقيق التغيير التحويلي، بما في ذلك النمو الذي يقوده القطاع الخاص. وبالإضافة إلى مشروعات التخضير، ستركز مجموعته البنك الدولي على تخضير اقتصادات بأكملها، مع دعم قيام عملية تحول عادلة.

## مواءمة تدفقاتها المالية مع اتفاق باريس للمناخ:

أعلنت مجموعة البنك الدولي التزامها بمواءمة تدفقاتها المالية مع أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. والمواءمة حسب تعريفها تقديم المساندة للبلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي على نحو يتسق مع مسارات التنمية منخفضة الكربون والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وبالنسبة للبنك الدولي، فإنه يعترم مواءمة كل العمليات الجديدة بحلول 1 يوليو/تموز 2023، أي

بداية السنة المالية 2024، وبالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ستتم مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023 و100% بعد عامين آخرين اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2025. ولتحقيق ذلك، ستبدأ المؤسساتان مواءمة 100% من مشروعاتهما في مرحلة المفاهيم قبل فترة طويلة من 1 يوليو/تموز 2023. وحالما يتم وضع الصيغة النهائية لمنهجية المؤسسات المالية والصناديق فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف، سيتبع نهج مماثل في هذا العمل أيضاً. ويقر اتفاق باريس باختلاف ظروف البلدان ويمنحها مجالاً للحرية في المسارات التي تختارها لتحقيق الغاية العامة المتمثلة في تحقيق التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية القادرة على الصمود وشاملة للجميع.

### زيادة تمويلها للأنشطة المناخية وأثره:

أكدت المجموعة أنها تلتزم بتحقيق 35% من تمويل الأنشطة المناخية لمجموعة البنك الدولي بأكملها، في المتوسط على مدى السنوات الخمس 2021-2025. ويمثل هذا قفزة كبيرة من نسبة 26% في المتوسط التي تحققت على مدى السنوات المالية 2016-2020، بل قفزة أكبر من ذلك من حيث القيمة الدولارية، إذ ارتفع أيضاً إجمالي التمويل الذي تقدمه مجموعة البنك الدولي. وتُبرز خطة العمل هذه الأهمية المحورية للتكيف، حيث يخصص ما لا يقل عن 50% من التمويل المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لأنشطة التكيف، وذلك لمساندة مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تحد من قابلية التأثر بما يتماشى مع التوجيهات الإستراتيجية المحددة في خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود. وبالمثل، تدرك مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار أن التكيف أمر بالغ الأهمية ويكتفان جهودهما لتحديد فرص استثمار القطاع الخاص في هذا المجال. ويسترشد بالتقرير الجديد لمجموعة البنك الدولي في الجهود التي تبذلها في إطار عملها في مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي الرامي إلى تجريب نهج لوضع سياسات ولوائح تنظيمية داعمة، في العديد من البلدان، للمساعدة في دفع استثمارات القطاع الخاص وستعزز أيضاً توجهها نحو تحقيق النتائج من خلال وضع مقاييس، حسب الاقتضاء، ترصد بشكل أفضل أثرنا المناخي، بما في ذلك ما يتم قياسه من خلال خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

## 2- ترتيب أولوية التحولات في الأنظمة الرئيسية

مجموعة البنك الدولي ستساند الاستثمارات التحويلية العامة والخاصة في خمسة أنظمة رئيسية: الطاقة؛ الزراعة والغذاء والمياه والأراضي؛ المدن؛ النقل؛ الصناعات التحويلية. وقد أُعطيت الأولوية لتلك الأنظمة نظراً لإسهامها بأكبر قدرة من الانبعاث - فهي تنتج مجتمعة أكثر من 90% من انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم- وتواجه تحديات كبيرة في مجال التكيف، مما يجعل مساندة التكيف أولوية حاسمة بالنسبة لجميع القطاعات الخمسة كما أن لهذه الأنظمة أهمية بالغة في تحقيق الأهداف الإنمائية. ويُعدُّ إحداث تحول أساسي بها للبلدان في جميع مراحل التنمية ويتطلب اتخاذ إجراءات من القطاع العام لتحفيز القطاع الخاص، وذلك لإطلاق الفرص الاقتصادية الرئيسية وخلق فرص عمل جديدة وخفض الانبعاثات والحد من آثار تغير المناخ. وستعطي مجموعة البنك الدولي الأولوية للعمل المناخي في مختلف تلك القطاعات - حيثما أمكن، وكذلك مساندة رأس المال الطبيعي والتنوع البيولوجي - من أجل تنفيذ عمليات وبرامج قطرية مؤثرة، بما في ذلك استثمارات القطاعين العام والخاص والضمانات والخدمات الاستشارية. وتُعدُّ الاستثمارات الكبيرة في التعليم والتدريب وإعادة التدريب لتنمية المهارات في هذه القطاعات الرئيسية ضروريةً لشعوب البلدان المتعاملة معها للاستفادة من الوظائف الجديدة والأفضل التي ستخلق من خلال تحولات هذه الأنظمة.

### ● الطاقة

في الوقت الذي تستثمر فيه مجموعة البنك الدولي في توسيع نطاق القدرة على الحصول على الطاقة -حيث لا يزال نحو 800 مليون شخصاً في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى الكهرباء- فإننا بحاجة ماسة إلى تحول عالمي إلى طاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والظواهر المناخية المتطرفة. وتشمل أولويات مجموعة البنك الدولي في هذا القطاع مساعدة البلدان في تخطيط قطاع الطاقة الكهربائية، وإصلاحات دعم الطاقة، وتحسين الأداء التشغيلي والمالي للمرافق؛ والاستثمار في مشروعات لزيادة القدرة على الحصول على الطاقة، بما في ذلك من خلال الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة؛ والتحول العادل بعيداً عن الفحم. وستتوقف أولويات العمل المعني بالمناخ في هذا القطاع على السياق القطري: ففي البلدان المتوسطة الدخل ذات الانبعاثات المرتفعة، على سبيل المثال، قد تشمل الخطوات الرئيسية إحالة محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم للتقاعد، واستبدال الوقود الأحفوري في مختلف قطاعات

الاقتصاد، وإزالة الحواجز السوقية أمام التكنولوجيات الخضراء، على نحو يحافظ على تحول عادل، الأمر الذي يتطلب تمويلاً مناسباً. وبالنسبة للبلدان الأقل دخلاً التي لا تزال تعمل على إتاحة إمكانية الحصول على الطاقة للجميع، فمن الأهمية بمكان الاستثمار في القدرات التحميلية منخفضة الانبعاثات الكربونية، بما في ذلك الطاقة المتجددة.

### ● الزراعة، والغذاء، والمياه، والأراضي

ستكتف مجموعة البنك الدولي مسانبتها للزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ وفي كافة سلاسل القيمة الزراعية والغذائية، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق، من خلال التدخلات على صعيد السياسات والتكنولوجيا، باستخدام الحلول القائمة على الطبيعة، حيثما كان ذلك ملائماً. ويمكن أن يحقق هذا منافع ثلاثية المكاسب: تعزيز الإنتاجية، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين القدرة على الصمود. وستعالج مجموعة البنك الدولي الخيارات على مستوى السياسات والمفاضلات عن تناول مشكلة خسائر الغذاء وهدره. وسيساعد ذلك البلدان على إدارة مخاطر الفيضانات والجفاف معاً، والحد من الصدمات المرتبطة بالمياه، وحماية سبل كسب العيش والموارد الإنتاجية. وستقوم مجموعة البنك الدولي بتجربة بروتوكول للرصد والمتابعة والإبلاغ والتحقق منخفض التكلفة ويعطي نتائج في الوقت المناسب على وجه التقريب، كما يمكن أن يعمل هذا البروتوكول على جذب رؤوس الأموال الخاصة لتحسين وزيادة احتجاز الكربون في التربة. وستعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الجهات المتعاملة معها على تحسين الإنتاجية مع خفض استخدام المستلزمات، وانبعاثات غازات الدفيئة لكل طن من الإنتاج وتقليل خسائر ما بعد الحصاد في سلاسل التوريد على مستوى العالم.

### ● المدن

ستكتف مجموعة البنك الدولي مسانبتها للمدن، بما فيها المساعدات الفنية والتمويل، لمساعدتها على الحد من الانبعاثات الكربونية وبناء القدرة على الصمود، مع مساندة الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً. ويعني هذا مساندة السياسات واللوائح التنظيمية والاستثمارات لتحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية؛ إزالة الكربون من أنظمة الطاقة في المناطق الحضرية؛ تشجيع المباني والهياكل التحتية المراعية للبيئة والمتسمة بكفاءة استخدام الموارد؛ تشجيع الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة ونهج الاقتصاد الدائري؛ تحسين النقل الحضري؛ تحسين تغطية وكفاءة ومرونة إمدادات المياه والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف في المناطق الحضرية. ويكتسي تحسين تخطيط

استخدام الأراضي في المناطق الحضرية واللوائح التنظيمية بأهمية خاصة. وستكثف مؤسسة التمويل الدولية شراكاتها الإستراتيجية من خلال نهج استثماري واستشاري متكامل تماماً لمساعدة المدن على معالجة أوجه القصور الحالية في الأسواق، مثل محدودية الأموال اللازمة لإعداد المشروعات، وتدني الجدارة الائتمانية، ونقص الخبرات الفنية. وستقوم مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتوسيع نطاق أعمالهما في مجال البناء الأخضر، سواء من خلال التمويل المباشر أو تخفيف المخاطر عن أصحاب الأصول، أو من خلال زيادة استخدام الرهون العقارية الخضراء وتمويل الإنشاءات الخضراء من خلال مؤسسات الوساطة المالية. وتساعد مجموعة البنك الدولي البلدان والمدن على اعتماد نهج الإدارة المتكاملة للنفايات والاقتصاد الدائري من أجل تعزيز أهداف التصدي لتغير المناخ والتنمية وأهداف الاستدامة الأوسع نطاقاً.

## ● النقل

سيساند نهج مجموعة البنك الدولي للنقل منخفض الانبعاثات الكربونية والقادر على الصمود، إدخال تحسينات على القدرة على الانتقال بالمناطق الحضرية وإمكانية الوصول إليها، وكذلك الخدمات اللوجستية والشحن. ويشمل ذلك أعمال التخطيط والإعداد والإدارة لأنظمة النقل المتكامل، بما في ذلك النقل العام عالي الجودة لاستبدال المركبات الخاصة وخدمات النقل الحضري المجزأة غير الرسمية، فضلاً عن مساندة التنقل النشط (مثل السير على الأقدام وركوب الدراجات). وتنطوي التقنيات الرقمية والمركبات الكهربائية على إمكانات كبيرة، وخاصة في ظل خفض الانبعاثات الكربونية لقطاع الكهرباء، وكذلك الحال بالنسبة للتسعير والإصلاحات التنظيمية للوقود والمركبات. وتشمل التدخلات للحد من الانبعاثات الكربونية لقطاع الشحن وتقديم الخدمات اللوجستية التنافسية إعادة هندسة سلاسل التوريد، بما في ذلك مساندة تطوير الخدمات اللوجستية للغير والخدمات اللوجستية القائمة على التحكم في درجة الحرارة، وتغيير ممارسات إدارة المخزون، وتقريب الإنتاج من العملاء، والتحول إلى وسائط النقل الأقل انبعاثات كربونية، والتحول إلى المركبات المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية في مختلف وسائط النقل - بما في ذلك النقل البحري - والتحسين الأمثل للشبكات. كما تساند مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار الاستثمارات في المعدات والبنية التحتية المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة، وخاصة في الموانئ والمطارات.

## ● الصناعات التحويلية

ستساعد مجموعة البنك الدولي قطاعات الصناعات التحويلية على المضي في مسار خفض الانبعاثات الكربونية من خلال كفاءة استخدام الموارد، والحلول منخفضة الانبعاثات الكربونية، والتدوير. وستعمل مجموعة البنك الدولي مع المجتمعات الصناعية لمساعدتها على توفير البنية التحتية والخدمات الصناعية منخفضة الانبعاثات الكربونية من خلال برنامجها الخاص بالمجمعات الصناعية البيئية. وستساند أيضاً البلدان والأنشطة الصناعية فيها في وضع سياسات قطاعية تعزز النمو منخفض الكربون والقادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وفي الوقت نفسه المساعدة على تحسين قدراتها التنافسية المراعية للبيئة، وإشراك القطاع الخاص، وتحسين الاستعداد للكوارث. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية بتفعيل وتشجيع أدوات تمويل الأنشطة المناخية والخدمات الاستشارية، وتقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أدوات تخفيف المخاطر، لمساندة تدابير خفض التي ثبت جدواها والتكنولوجيات المبتكرة التي ترغب الجهات المتعاملة معها في تنفيذها. وستعمل مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع الشركات المتعاملة معها في الصناعات التحويلية، وخاصة في قطاعات المواد الأساسية كثيفة الاستخدام لغازات الدفيئة، لمساعدتها على تحقيق إستراتيجياتها وأهدافها المناخية.

### 3- التمويل لمساندة إجراءات التحول

سيطلب العمل المناخي الهادف زيادة التمويل. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لمساعدة البلدان الأفقر على القيام باستثمارات كبيرة في المنافع العامة العالمية، مثل خفض استخدام الفحم، و تمويل جهود التكيف التي تتطلب إنفاقاً مسبقاً ولكنها تتيح منافع متزايدة بمرور الوقت. وستحتاج البلدان النامية إلى استثمارات تقدر بنحو 4 تريليونات دولار سنوياً حتى عام 2030 لبناء البنية التحتية اللازمة لتلبية احتياجاتها الإنمائية. وستمكن هذه الاستثمارات البلدان النامية من بناء بنية تحتية مستدامة وقادرة على الصمود، وخلق فرص عمل جديدة، بل القفز إلى حلول منخفضة الانبعاثات الكربونية حيثما أمكن. وتقتصر تدفقات التمويل الحالية كثيراً عن تحقيق ذلك. ولتحقيق الأهداف المناخية والإنمائية بنجاح، يجب على العالم تعبئة تريليونات الدولارات في العقد القادم. ومن الضروري استخدام التمويل الحالي من القطاعين العام والخاص والتمويل الميسر الموجه للأنشطة المناخية بطرق أقرب إلى إحداث تحولات وأكثر تحفيزاً، مع الاستفادة من رأس المال الإضافي لسد الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات.



ويوجد لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية نموذج مالي لإصدار سندات من التصنيف الممتاز AAA في أسواق رأس المال، لزيادة رؤوس الأموال الشحيحة من المساهمين من خلال تعبئة كبيرة لرأس المال الخاص. ولزيادة التمويل المتاح وتعظيم استخدام التمويل في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، ستقوم مجموعة البنك الدولي بما يلي:

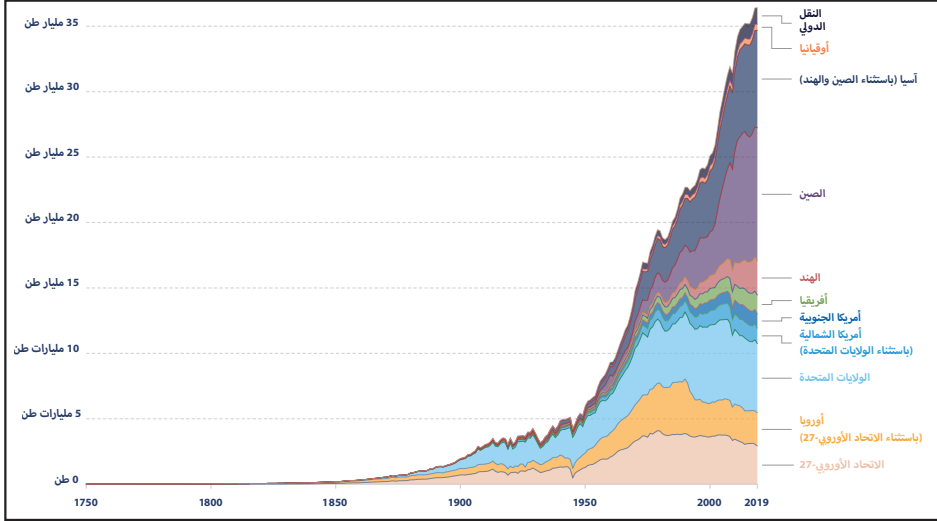
- مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على تعزيز مواردها المحلية العامة.
- زيادة تعبئة رأس المال الدولي و المحلي، بما في ذلك حفز رأس المال الخاص المحلي.
- مساندة الجهود العالمية الرامية إلى تعبئة التمويل الميسر للمناخ واستخدامه بصورة إستراتيجية للحد من مخاطر الاستثمار في الأنشطة المناخية.

ويمكن للقطاع المالي الأوسع، بل يجب عليه، أن يلعب دوراً رئيساً أيضاً، سواء في تعبئة رأس المال للاستثمارات الخضراء أو منخفضة الانبعاثات الكربونية، وفي إدارة المخاطر المناخية. وستساند مجموعة البنك الدولي تخضير القطاع المالي في مختلف بلدان الأسواق الناشئة من خلال عملها مع البنوك المركزية، وبنوك التنمية الوطنية، والمؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص، بما في ذلك من خلال عمليات استشارية موجهة لتزويد البلدان المتعاملة معها بأطر العمل اللازمة لتهيئة بيئات مواتية وممارسات تخفيف المخاطر لاحتضان العمل المناخي، مع تمكين آليات التمويل المبتكرة القابلة للتوسع في الوقت نفسه لمساندة الاستثمارات المستدامة.

## عرض عام

يشكّل تغير المناخ والفقر وعدم المساواة تحديات مصيرية في عصرنا الحالي، ومن المهم أن نتصدى لها معاً، مدركين الترابط بين الناس وكوكب الأرض والاقتصاد. وكانت لجائحة فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية آثاراً مدمرة، ولا تزال بلدان كثيرة غارقة في أزمة كورونا وفي الوقت نفسه تواجه التأثيرات المتنامية لتغير المناخ. وتفاقت مواطن الضعف الهيكلية المتنامية من العقد الماضي بسبب هذه الأزمات. ومع مساندة مجموعة البنك الدولي لمختلف البلدان ومؤسسات القطاع الخاص المتعاملة معها للاستجابة للأزمة الحالية وإعادة البناء، ثمة حاجة ملحة لدمج إستراتيجيات المناخ والتنمية لمساندة التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع. وحتى إذا تحققت أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، فقد يؤدي تغير المناخ إلى تهديد هذه المكاسب بسهولة.

الشكل (1): مجموع الانبعاثات السنوية لثاني اوكسيد الكربون حسب مناطق العالم 1750 - 2019

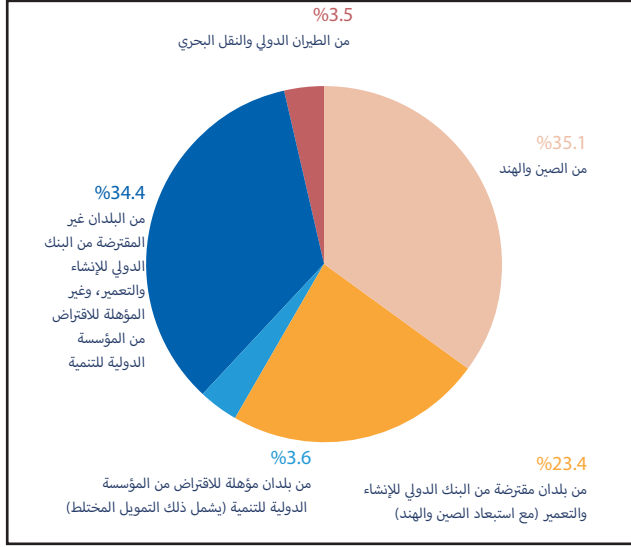


**ملحوظة:** يقيس هذا الشكل انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون من الوقود الاحفوري ونتاج الاسمنت فقط، ولايشمل ذلك تغيير استخدام الاراضي "الاختلافات الاحصائية" المتضمنة في مجموعة بيانات مشروع الكربون العالمي (غير مدرجة هنا)

المصدر: نسب عالمنا في البيانات استناداً إلى مشروع الكربون العالمي.

تشكّل آثارُ تغيير المناخ، من حيث فقدان سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي والمائي والآثارُ السلبية على رأس المال البشري، إلى جانب الفقر وعدم المساواة، تهديداً خطيراً لهدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في التخفيف من حدة الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك. وإذ يتفاعل تغيير المناخ مع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى، تبرز مخاطر مركبة، من شأنها أن تزيد من أوجه الضعف، وتفاقم المظالم، وتعمق أوضاع الهشاشة القائمة أساساً. كما يزيد تغيير المناخ مخاطر النزوح الداخلي والهجرة وعدم الاستقرار. وترتفع تكاليف تغيير المناخ بلا هوادة كل عام، وبالتالي ثمة حاجة لاتخاذ إجراءات سريعة وطموحة معنية بالمناخ في جميع بلدان العالم. كذلك، تكتسي الاستفادة من رأس المال الخاص وتعبئته لمساندة هذه الخطة أهمية قصوى، ذلك لتحقيق كل من الانتشار الواسع والتأثير.

الشكل (2): نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية حسب تصنيف إقراض البنك الدولي، 2019



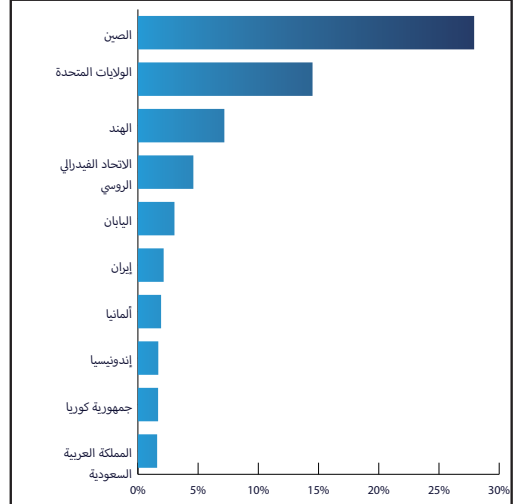
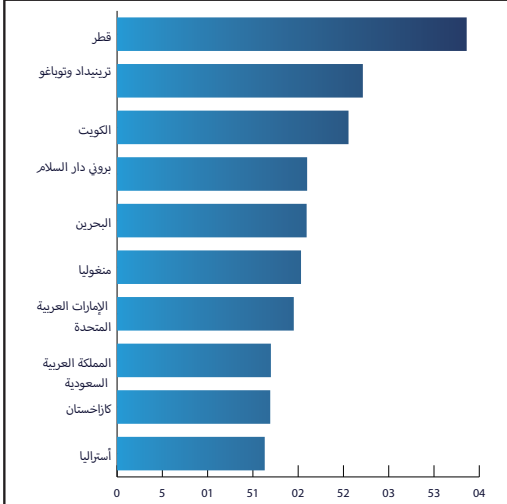
**ملاحظة:** هذا الرقم هو تقدير يستند إلى بيانات مجمعة من مشروع الكربون العالمي (2020) ومجموعات البنك الدولي الوطنية والإقراضية (2019).

تُعدُّ البلدانُ الصناعية في العادة صاحبةً أكبر إسهام في الانبعاثات العالمية، لكن بعض اقتصاديات الأسواق الناشئة أصبحت الآن من بين أكبر مصادر الانبعاث بالقيمة المطلقة. ففي عام 2019 أسهمت الصين والهند مجتمعين بنسبة 35.1%، من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم، وجميع البلدان الأخرى المقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير مجتمعة بنسبة 23.4%، والبلدان غير المقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وغير المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بنسبة 34.4%، والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بنسبة لا تتجاوز 3.6%، ونظراً لأنَّ اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تشكّل أكبر من نصف النمو العالمي من حيث الناتج والاستهلاك، وهي التي ستفقد النمو العالمي، فمن المهم تسطّيح منحى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتسريع وتيرة الهبوط في هذا الاتجاه ، لاسيما فيما يتعلق باقتصادات الأسواق الناشئة التي تُعدُّ من أكبر مصادر الانبعاثات، ومن المهم فصل الانبعاثات عن النمو من خلال تحقيق التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع، التي من شأنها أن توفر أيضاً فرص عمل جديدة وتحقق النمو.

غالباً ما يعاني الفقراء حول العالم -وهم أقل الفئات مسؤولية عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري- أشد المعاناة بسبب آثار تغير المناخ. ففي العقد الماضي، تأثرت البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بحوالي ثمانية أمثال عدد الكوارث الطبيعية التي وقعت في ثمانينيات القرن العشرين، وهو ما أدى إلى زيادة الأضرار الاقتصادية بواقع ثلاثة أمثال. وبالمثل تُعدُّ الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتأثرة بالهشاشة والصراعات، والبلدان منخفضة الدخل، من بين البلدان التي تعاني آثاراً حادة من جراء تغير المناخ. ويعني هذا أنه حتى البلدان ذات الانبعاثات المنخفضة عادةً من غازات الاحتباس الحراري لديها أسباب قوية لمكافحة تغير المناخ، فكثير منها معرض بدرجة كبيرة للتأثيرات المناخية التي تهدد تنميتها المستمرة ورفاه شعوبها؛ وتؤكد هذه الخطة الأهمية المحورية لجهود التكيف بالبلدان الأشد فقراً، والأكثر ضعفاً، وتلتزم مجموعة البنك الدولي بتعزيز مساندتها للتكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في مواجهته.

الشكل 4: البلدان الرئيسة المسؤولة عن إصدار أكبر قدر من الانبعاثات بنسبة الفرد، 2019 (أطنان من ثاني أكسيد الكربون بنسبة الفرد)

الشكل (3): البلدان الرئيسة المسؤولة عن إصدار أكبر قدر من الانبعاثات، 2019 (% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المطلقة)



المصدر/ نسب عالمنا في البيانات استناداً إلى مشروع الكربون العالمي (2020)

## الختام

يُعدُّ التصدي لأزمة المناخ مع تلبية الاحتياجات الإنمائية الملحة التحديّ الر في الرئيس صرنا هذا. وقد وضع البنك الدولي خطته الثانية استناداً إلى إنجازات خطة عمله بشأن تغير المناخ 2016-2020 وفي هذا السياق الاستثنائي لجائحة عالمية، مع انهيار اقتصادي عالمي بسرعة ونطاق لم يشهدهما العالم منذ عقود، وغموض شديد يُلْفُ المستقبل. أكد البنك الدولي في خطة عمله الثانية بشأن تغير المناخ أنّ هنالك فرصةً سانحة الآن وضرورة حتمية للانتقال إلى مسار إنمائي منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على الصمود، على أن يصاحب ذلك مساندة رأس المال الطبيعي والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وستكون مجموعة البنك الدولي من خلال جهودها العالمية في مجال الدعوة، وقدرتها على جمع الأطراف المعنية، والمساندة للبلدان المتعاملة معها والقطاع الخاص، أحد المشاركين الرئيسيين في هذا الجهد. من خلال الدراسات التشخيصية الجديدة التي تساعد على تحديد أكثر فرص التكيف وتخفيف الآثار، والمساندة الموسعة لإعداد المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ والإستراتيجيات طويلة الأجل التي تتحمل البلدان مسؤوليتها، وزيادة المساندة من أجل التحول العادل، وتتمثل غايات البنك الدولي في تحقيق التكامل بين المناخ والتنمية من خلال زيادة التمويل من أجل المناخ والتحول العادل لتقديم أفضل النتائج لشعوب البلدان المتعاملة معها.

## هوية البحث

---

اسم الباحث: قسم الأبحاث

عنوان البحث: خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ 2021 - 2025

تاريخ النشر: كانون الأول 2022

رابط البحث: <https://tinyurl.com/2fvlbvpx>

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، مما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويحرص أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)